الأمم المتحدة S/PV.9465

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9465

الثلاثاء، 31 تشرين الأول/اكتوبر 2023، الساعة 12/05

نيويورك

الرئيس	السيد موريتي/السيد فييرا	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد نانغا
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد إيراشاندي غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد ياماناكا

جدول الأعمال

إحاطة يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-32740 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 12/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غراندي.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لآخر أرقامنا، هناك 114 مليون لاجئ ونازح حول العالم. ومن المؤكد أن هذا عرض ملموس، لكنه مُهملن من أعراض اللاضطراب الشديد الحالي في العالم،. إن إدراج هذه المناقشة السنوية في جدول الأعمال الحافل لمجلس الأمن – وخاصة هذه الأيام – يتسق مع اهتمام البرازيل الجدير بالثناء بمحنة المشردين، الذي أشكركم عليه.

والنزوح القسري أيضا نتيجة للفشل في الحفاظ على السلام والأمن، ولا تزال النزاعات الوحشية سببا من أسبابه الرئيسية. وقد قدمت الأسابيع الثلاثة الماضية دليلا مدمرا على أن تجاهل القواعد الأساسية للحرب، بما فيها القانون الدولي الإنساني، أصبح على نحو متزايد هو القاعدة وليس الاستثناء، إذ قُتل المدنيون الأبرياء بأعداد غير مسبوقة، في هجمات حماس على المدنيين الإسرائيليين وفي قتل المدنيين الفلسطينيين والدمار الهائل للبنية التحتية الناجم عن العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة. وبينما نتكلم الآن، وكما يعلم الأعضاء، يعاني أكثر من مليوني شخص من سكان غزة، نصفهم من الأطفال، فيما أسماه زميلي فيليب لازاريني "الجحيم المستعر على الأرض". إن وقف إطلاق النار الإنساني – المقترن، بطبيعة الحال، بإيصال كبير للمعونة الإنسانية إلى داخل غزة – يمكن على الأقل أن يوقف دوامة الموت هذه. وآمل أن يتغلب المجلس على انقساماته وأن يمارس سلطته في المطالبة بوقف إطلاق النار. والعالم ينتظر منه أن يفعل ذلك.

ولكن يجب على المرء أن يأمل في أن يصبح وقف إطلاق النار الخطوة الأولى نحو الشروع مرة أخرى – أخيرا – في الطريق نحو إيجاد حل. وعلى مدى سنوات عديدة، بما في ذلك السنوات التي ترأست خلالها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لاحظت لماذا كان حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يوصف دائما بأنه "بعيد المنال". لكنه لم يكن بعيد المنال. بل أهمل مرارا وعلى نحو متعمد، ونحي جانبا باعتباره أمرا لم يعد ضروريا، وتقريبا كان يسخر منه.

واعتُبرت معالجة تجدد العنف المزمن، الذي يعقبه وقف مؤقت لإطلاق النار، أكثر ملاءمة من التركيز على إحلال سلام حقيقي، سلام قادر على تزويد الإسرائيليين والفلسطينيين بالحقوق والاعتراف والأمن وكيان الدولة التي يستحقونها. ويحدوني الأمل الآن في أن نتمكن، وسط أهوال الحرب، على الأقل من إدراك مدى خطورة ما وقع من سوءتقدير. ولن يكون هناك سلام في المنطقة، أو في العالم، بدون حل عادل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما في ذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وآمل أن تساعد الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام هنا في المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9451) الجميع على التفكير في ضرورة طي هذه الصفحة الكئيبة، مهما كانت صعوبتها، لأنه أمر حيوي.

وعدم القيام بذلك يثير قلقا بالغا. ففي حين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تملك ولاية للعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة – واسمحوا لي أن أشيد بصفة خاصة هنا بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من موظفي المساعدة الإنسانية على عملهم البطولي وأن أعرب عن أعمق التعازي في الزملاء الذين قتلوا الآن وعددهم 67 – من الواضح أن هذه الجولة الأخيرة والأكثر دموية من النزاع العنيف قد تتسبب في عواقب كارثية في المنطقة قاطبة وخارجها، بما في ذلك في الأماكن التي تتواجد فيها المفوضية بشكل كبير وتعمل على المساعدة في حماية النازحين ومساندتهم وحل محنتهم.

إن النزاع في غزة هو أحدث وربما أكبر فصل من فصول أخطر حرب تقترب منا بسرعةمن مسؤوليتنا – ومن مسؤولية المجلس – أن نتذكر أنه ليس هو النزاع الوحيد.

انظروا إلى السودان. فقبل ستة أشهر فقط، كانت الحكومات ووسائل الإعلام تركز بشدة على تلك الحالة بينما كان مواطنوه يُنتشلون من حرب اندلعت دون سابق إنذار وحولت منازل السودانيين التي كانت تنعم بالسلام في السابق إلى مقابر. والآن يتزايد نطاق القتال ووحشيته، مما يؤثر على شعب السودان، والعالم صامت بشكل فاضح، على الرغم من استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني بدون عقاب. ومن المخزي أن الفظائع التي ارتكبت قبل 20 عاما في دارفور يمكن أن تحدث مرة أخرى اليوم في ظل هذا القدر الضئيل من الاهتمام. ونتيجة لذلك، أُجبر ما يقرب من 6 ملايين شخص على ترك منازلهم. وفر أكثر من مليون شخص إلى بلدان مجاورة وهشة في كثير من الأحيان، وانتقل بعضهم بالفعل إلى ليبيا وتونس وعبروا البحر الأبيض المتوسط على متن قوارب متهالكة نحو إيطاليا وبقية أوروبا. وأرحب باستئناف محادثات جدة وآمل أن تساعد على الأقل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار قريبا.

وانظروا إلى لبنان – الذي يعاني من الانهيار الاقتصادي، في بلد واحد من كل أربعة أشخاص لاجئ فلسطيني أو سوري– وهو من الأعراض الملموسة ليس لنزاع واحد، بل لنزاعين لم يتم حلهما على حدود ذلك البلد الصغير.

وانظروا إلى منطقة الساحل الوسطى، حيث يتصاعد مرة أخرى العنف الوحشي الذي أرهب المدنيين لسنوات وسط عدم الاستقرار السياسي الخطير، مما يدفع الناس بشكل متزايد إلى الدول الساحلية في أفريقيا، التي تشعر بقلق بالغ عن حق، على خلفية حالة الطوارئ المناخية التي تضرب بلا هوادة جميع أنحاء أشد البلدان فقرا.

وانظروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ينتشر أحد أسوأ آثار النزاعات الحديث – العنف المروع ضد المرأة – على نطاق واسع كأداة للحرب، من دون أي ردة فعل من العالم تجاه التقارير التي ترد كل يوم عن تعرض المزيد من النساء والأطفال للإغتصاب والاستغلال والقتل. وهو عنف يدفع الناس إلى ترك منازلهم كل يوم.

وانظروا إلى أرمينيا، حيث فر 100 000 لاجئ من كاراباخ في غضون أيام، نتيجة لنزاع آخر لم يُحل وترك يحتدم لعقود.

وانظروا إلى أماكن مثل أمريكا الوسطى وأماكن أخرى، حيث نلاحظ أنماطا متزايدة من أزمات لم تُحل، بل تفاقمت بسبب الإجرام، بما في ذلك العصابات التي تسبب النزوح، وحيث تشمل التدفقات السكانية المتزايدة التعقيد الآن أيضا العديد من القادمين من أفريقيا وخارجها – مما يدل على الطبيعة العالمية للنزوح واليأس.

ويبدو أن كل أزمة جديدة تنسينا على نحو خطير الأزمات السابقة ، التي ما زالت مستمرة. وانظروا إلى أوكرانيا، حيث لا تزال محنة جميع المدنيين، بمن فيهم أكثر من 11 مليون شخص أجبروا على ترك منازلهم في أعقاب الغزو الروسي، مستمرة وتشتد بشكل خاص الآن مع حلول فصل الشتاء مرة أخرى، كما سمع الأعضاء للتو (انظر S/PV.9464). ويجب ألا تُنسى معاناتهم، ويجب أن يُحل ذلك النزاع أيضا بإحلال سلام عادل لشعب أوكرانيا.

انظروا إلى كل تلك الأزمات، سيدي الرئيس. واسمحوا لي بصفتي عملت في المجال الإنساني لفترة طويلة أن أخبر المجلس بأننا بحاجة إلى أن يعرب عن موقفه بشأن كل واحدة منها. موقف قوي وموحد يعبر عن السلطة التي يخولها الميثاق للمجلس. لكن العالم لم يعد قادرا على الانصات، فهو غارق في الخصومات والانقسامات. وأرى أنه من الصعب فهم ذلك. وبوصفي مؤمناً بتعددية الأطراف وبدور الأمم المتحدة، لا أستطيع ببساطة أن أقبل ذلك.

ويُطلب من العاملين في المجال الإنساني التدخل ومساعدة المزيد من الأشخاص في المزيد من الأماكن. ويُطلب منا الاستمرار في العمل لفترة أطول ومحاولة الحفاظ على استقرار الحالات، في حين لا يتم إنفاق سوى القليل من رأس المال السياسي على صنع السلام. وأود أن أؤكد لكم أننا لن نستسلم، مهما كان الأمر صعبا. وإدراكا منا للعبء الاستثنائي الذي يمثله ملايين اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة،

على سبيل المثال، نواصل العمل مع الحكومة السورية لسد فجوة الثقة التي لا تزال واسعة وتهيئة الظروف لعدوة اللاجئين في نهاية المطاف طوعا وبأمان وكرامة.

ولهذا السبب، من المحبط أننا عندما نوجد فرصة للحلول، كما هو الحال في بوروندي على سبيل المثال، لا نملك الأموال لمساعدة الناس على العودة إلى ديارهم وبدء حياتهم من جديد. وهناك كذلك تحديات مختلفة - وهي أيضا تجسيد لعالمنا غير المستقر - على سبيل المثال، في بلدان مثل ميانمار وأفغانستان وأماكن أخرى، حيث يتطلب يصال المعونة - وهو أمر لا غنى عنه لإنقاذ الأرواح - التفاعل مع سلطات الأمر الواقع في سياقات سياسية مشحونة وخطيرة في كثير من الأحيان، وذلك بسبب النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الإنسانية إ يتطلب.

إنني أقدر المخاطر، وكذلك العمل الذي قام به المجلس بشأن الاستثناءات من الجزاءات لأغراض إنسانية، والتي آمل أن تستمر. ولأننا في هذه المواقف نحتاج إلى المرونة - ممن ن يسيطرون على الإقليم أولا وقبل كل شيء، ولكن أيضا ممن يدعموننا. والحقيقة هي أن العاملين في المجال الإنساني يحاولون نو التدخل في تلك الأماكن أيضا - وهي أماكن تجد معظم الحكومات صعوبة بالغة في العمل فيها. إننا نشارك في ذلك، وبالتالي، نواجه المخاطر. ولكننا نصر على ذلك لأن الشعب لا يمكنه انتظار سلام لا أحد يسعى إليه.

وعلاوة على ذلك، يُطلب منا أن نفعل المزيد بموارد أقل. وعذرا إن تكلمت عن المال، لكن يجب أن أفعل ذلك لأن العمل الإنساني يحتاج إلى الموارد. وتحتاج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحدها بشكل عاجل إلى 600 مليون دولار قبل نهاية العام، والتوقعات للعام المقبل قاتمة، إذ يقطع كبار المانحين المساعدات، والبعض الآخر الذي يمكنه المساعدة لا يشارك في الدعم المتعدد الأطراف. أما الأونروا، التي أصبح دورها الحاسم واضحا الآن للجميع، فقد عانت من نقص مزمن في التمويل. إن برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر جميعها تواجه نفس الأزمة المالية في أنشطتها الإنسانية. لذلك، فإننا نحدد الأولويات ونعيد تحديدها. ونخفض الحصص الغذائية وأماكن الإيواء والموظفين، على أمل الحفاظ على شريان الحياة للمحتاجين. ولكن في العديد من الأماكن يضعف شريان الحياة هذا يوما بعد يوم. وكون المفوضية وحيدة، وتواجه موقفا حرجا، وتعاني من نقص الموارد يجعلني أتساءل إلى متى يمكننا الاستمرار. إن العاملين في المجال الإنساني أقوياء، لكنهم على وشك الانهيار. وماذا سيتبقى للمجلس عندما يتعين على العاملين في المجال الإنساني الرحيل؟

ولن نبالغ مهما قلنا في التشديد على مدى خطورة هذه اللحظات. إن الخيارات التي يتخذها أعضاء المجلس الـ 15، أو تلك التي لا يتخذونها، ستترك أثرا علينا جميعا - ولأجيال قادمة. هل سيواصل المجلس السماح لبانوراما القتل الحربية بأن تكتمل بالأعمال العدوانية، أو بتفككها، أو بالإهمال المطلق؟ أم أن المجلس سيتخذ الخطوات الشجاعة والضرورية لتجنب الهاوية؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للسيد غراندي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها المخلصين، الذين يعملون في ظل ظروف عالمية متزايدة الصعوبة.

إن الإحاطة التي قدمها المفوض السامي تذكير صارخ بالتحديات الهائلة التي تواجه عالمنا اليوم. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية العمل، والارتقاء إلى مستوى الحدث وإحداث تغيير. إن الأزمة في غزة تمثل اختبارا لإنسانيتنا. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية جماعية عن دعم القانون الدولي الإنساني وضمان إيصال المعونة الإنسانية الحيوية إلى غزة. ويجب حماية المدنيين من التهجير القسري وتلبية احتياجاتهم الأساسية وحمايتهم. ونكرر نداء الأمين العام ومئات المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم بالدعوة إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف لضمان وصول المعونة الإنسانية إلى جميع المحتاجين.

ويجب على جميع الدول والأطراف الأخرى ذات الصلة أن تبذل قصارى جهدها لحماية المشردين قسرا ومساعدتهم والامتثال

للقانون الدولي، بما في ذلك قانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ومما يثير القلق البالغ الأطفال المشردين البالغ عددهم 42 مليونا، وكثير منهم بمفردهم ومعرضون لخطر التجنيد في الجماعات المسلحة. ولا تزال النساء المشردات يتعرضن بشكل غير متناسب للعنف الجنسي والجنساني. ونرحب بجهود المفوضية لزيادة فرص حصول الضحايا على خدمات جيدة وإشراك النساء المشردات والمنظمات التي تقودها النساء في منع العنف الجنسي الجنساني والتصدي له.

ومن الأرجح أن يُهمَّش المشردون ذوو الإعاقة وكبار السن في كل جانب من جوانب المساعدة الإنسانية. ولا يزال اللاجئون من مجتمع الميم الموسّع واللاجئون من ذوي الهويات الجنسانية المتنوعة يعانون من أشكال متعددة ومتقاطعة من العنف والتمييز وسوء المعاملة، سواء في بلدانهم الأصلية أو في المواقع التي يطلبون فيها اللجوء. بيد أننا نشعر بالتشجيع إزاء نهج المفوضية القائم على السن والنوع الاجتماعي والتنوع الذي تتبعه في برامجها.

وعلاوة على ذلك، لا غنى عن وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات ملايين المشردين. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية العمل وإزالة الحواجز التي تحول دون تقديم المعونة العاجلة والمنقذة للحياة والمستدامة للحياة.

إن ازدياد ضغوط الهجرة في البحر الأبيض المتوسط، الذي لا يزال طريقا رئيسيا ومحفوفا بالمخاطر للهجرة إلى أوروبا، يتطلب اهتماما فوريا. وتحتاج بلدان خط المواجهة، بما فيها مالطة، إلى الدعم والحلول الدائمة التي تصون كرامة الجميع وسلامتهم وحقوقهم الإنسانية. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة الوفاء بمسؤولياتنا وتنسيق أنشطة الإنقاذ بطريقة تحترم القانون الدولي احتراما كاملا، بما في ذلك قانون البحار. وندرك في موقفنا الثابت أهمية إقامة شراكات فعالة تقوم على مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة، وهما أمران حاسمان لإدارة تدفقات اللاجئين.

لقد أدت أزمة اللاجئين التي أثارتها الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، مما تسبب في معاناة خارج أوروبا، إلى أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية التي كان لها تأثير حاد جدا على النازحين، الذين يعيش الكثير منهم في بلدان تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ولا يمكن إنكار الصلة بين المناخ والنزوح. ولا تزال مالطة مقتنعة بأن الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن تستحق اهتمام المجلس. كما أن معالجة الأسباب الجذرية أمر بالغ الأهمية، وتنطوي على تعزيز الحكم الرشيد والتنمية الشاملة والمستدامة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائي والفقر.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته المهمة، التي قدمت صورة عالمية لحالة اللاجئين.

وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في التصدي للتحديات التي تواجه المشردين واللاجئين على الصعيد العالمي، فإن الحالة لا تتحسن بسبب تصاعد النزاعات والآثار المشتركة للكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية، فضلا عن تغير المناخ، في بعض أنحاء العالم. من الأزمات في أوكرانيا إلى السودان وسورية واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وأفغانستان، فضلا عن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني المستمر، نرى تدهورا في الحالة. في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، نزح أكثر من 20,5 مليون شخص حتى عام 2023. ويؤكد الرقم المذهل لأكثر من 114 مليون شخص يجري تشريدهم أو يعيشون كلاجئين حتى نهاية أيلول/سبتمبر على الحاجة الملحة لزيادة التمويل وتحريره لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان المتضررين بشكل فعال.

وإزاء تلك الخلفية، تود غانا أن تدلي ببعض النقاط الإضافية لدعم الجهود العالمية لمعالجة أزمة اللاجئين العالمية.

أولا، يتعين علينا أن نظل مصممين على التزامنا بالآليات القائمة على الصعيد المتعدد الأطراف لمعالجة حالة اللاجئين، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، إذا أردنا أن ننجح. وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب على الدول الأعضاء التقيد بالتزاماتها بموجب الميثاق

العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي بشأن المهاجرين، لأنهما يقدمان إرشادات حول كيفية دعم اللاجئين بشكل فعال وبطريقة تفيد المجتمعات المضيفة.

ثانيا، نشجع على تعميق التعاون بين الأطر المتعددة الأطراف والآليات الإقليمية. ويمكن لهذا التعاون أن يكمل الجهود العالمية وييسر توفير استجابات سريعة ومستدامة لحالة اللاجئين. وفي ذلك الصدد، نحث على إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز الآليات الإقليمية للإنذار المبكر مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونظم الإنذار المبكر التابعة للاتحاد الأفريقي للمساعدة على ضمان التصرف مبكرا وتجنب تدهور هذه الحالات. كما نشجع الاستثمارات في جمع البيانات وتحليلها وكذلك نشر التكنولوجيا الحديثة في معالجة هذه القضية.

ثالثا، نشدد على أهمية تعبئة الدعم في معالجة أوجه القصور في الحوكمة والتنمية التي تشكل السبب الرئيسي للعديد من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي الذي نشهده. واتباع نهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يشمل النساء والشباب، فضلا عن المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني، مفيد في بناء القدرة على الصمود بطريقة تساعد على كسر حلقات عدم الاستقرار وعكس اتجاه محركات الهشاشة.

رابعا، ينبغي أن نولي اهتماما أكبر لعوامل عدم الاستقرار المتفاقمة مثل تغير المناخ، لأن البيانات المتاحة تشير إلى أن حوالي 70 في المائة من اللاجئين و 80 في المائة من المشردين داخليا بسبب النزاعات يأتون من بلدان هي أيضا شديدة التأثر بتغير المناخ. ونشجع المجتمع الدولي على التزام أقوى بإعطاء الأولوية للتدخلات الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في البلدان المتضررة.

أخيرا، نكرر نداءنا إلى الدول الأعضاء والمانحين للنظر في زيادة الدعم التمويلي لمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة الناشئة عن النزوح على الصعيد العالمي. ولا يزال الإفراج عن 32 في المائة فقط من المبلغ العالمي وقدره 10,8 بليون دولار لعام 2023 غير كاف وينبغي معالجته في ضوء الاحتياجات المتزايدة.

ويوفر المنتدى العالمي للاجئين المقرر عقده في كانون الأول/ ديسمبر 2023 لنا جميعا فرصة للبناء على التقدم الكبير الذي أحرزته حكومات دولنا وأصحاب المصلحة الآخرون على طريق تنفيذ التعهدات والمبادرات المعلنة منذ عام 2019. والحالة الراهنة ليست بالمهمة السهلة وهي تتطلب من المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، ألا يدخر جهدا في مساعدة البلدان والمناطق المتضررة على معالجة الحالة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام غانا الطويل الأمد بتلبية احتياجات النازحين واللاجئين من جميع أنحاء العالم منذ الستينيات من القرن الماضي وتصميمنا، بصفتنا دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، على مواصلة الترحيب بالأشخاص الفارين من الاضطهاد وحالات العنف العام وتوفير الحماية لهم. ونحث جميع الدول الأعضاء الأخرى على التقيد أيضا بالتزاماتها بموجب هذه الصكوك.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المفوض السامي على إحاطته وعلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالته في الميدان.

لقد سمعناه يقول إن عدد النازحين حاليا يبلغ 114 مليون شخص، وهو سجل محزن. وينبغي ألا نظل غير مبالين بواقع هؤلاء الرجال والنساء والأطفال الذين اضطروا للفرار من الحرب أو العنف أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو الاضطهاد. فلا توجد قارة واحدة في العالم لا تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر. وكما أبرز المفوض السامي للتو، فإن الاحتياجات الإنسانية للنازحين تتضاعف ولكن الموارد المالية لا تحذو حذوها. وأود أن أعرب عن امتناننا للعاملين في المجال الإنساني، الذين يواصلون، على الرغم من التحديات، مساعدة أضعف الناس. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبلا عوائق، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ولنكن واضحين: يجب أن تسير المعونة الإنسانية جنبا إلى جنب مع تسوية النزاعات، وقبل كل شيء، مع جهود الوقاية. والهدف من ذلك هو كسر الحلقة المفرغة للنزاع والنزوح وبدء حلقة مثمرة بتطبيق مبدأ المسؤولية والوقاية وبمكافحة الإفلات من العقاب وإنزال العقاب

بطريقة محددة الأهداف بمرتكبي الأفعال وانتهاكات الحقوق الأساسية التي تشكل جذور النزوح القسري. ويتطلب تحسين الوقاية، على سبيل المثال، أن يتخذ المجلس وبعثات حفظ السلام مزيدا من الإجراءات بشأن الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها للمجلس تمكين بعثاته من الاستجابة بشكل أفضل لمخاطر المناخ وبالتالي المساعدة في منع النزوح.

وبالإضافة إلى الوقاية والمعونة الإنسانية، فإن ثمة أهمية حيوية لضمان حماية النازحين. وينبغي ألا ننسى أن 40 في المائة منهم من الأطفال. والنزوح يجعلهم معرضين بشكل خاص للانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، مثل الاختطاف والاستغلال الجنسي والتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية. وعلى المستوى الدولي، لدينا أطر قانونية واضحة لحماية النازحين. وعلى المستوى المحلي، فإن الحماية التي تديرها المجتمعات المضيفة ضرورية، وكذلك الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

ثمة مسألة أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بالنزاع والنزوح، ألا وهي، مسألة الأشخاص المفقودين. ولتحسين الوقاية من حالات تشتت الشمل والاختفاء وحلها، أنشأت سويسرا، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "التحالف العالمي من أجل المفقودين". وقد مهد المجلس الطريق لذلك باتخاذ القرار 2474 (2019) بشأن الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة. والأمر يعود للدول الأعضاء لتنفيذ ذلك القرار من خلال إجراءات ملموسة.

يحتاج النازحون إلى الحماية وإلى أن يكون لهم رأي في القرارات التي تؤثر عليهم. ولذلك، ترحب سويسرا بالمشاركة الكبيرة للاجئين في "المنتدى العالمي للاجئين"، المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر والذي ستشترك سويسرا في استضافته مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومن الأهمية بمكان بنفس القدر أن نعالج الأسباب الجذرية للنزوح القسري - النزاع وانعدام الأمن، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي - والتي كثيرا ما تتفاقم بفعل الآثار الضارة لتغير المناخ. ويجب على المجلس أن يسعى إلى تحقيق الوحدة اللازمة للعمل بشأن النزاعات والأزمات العديدة التي تتطلب اهتمامه. وستواصل سويسرا العمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): يسرنا أن نرحب بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي في هذه الجلسة. وقد استمعنا إلى إحاطته باهتمام.

إن مساعدة اللاجئين مجال هام من مجالات التعاون الدولي الرامي إلى صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ويسهم المفوض السامي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إسهاما كبيرا في تحقيق تلك الأهداف. وتلتزم روسيا بالتزاماتها فيما يتعلق باللاجئين وتتخذ تدابير لمساعدة الأشخاص الذين يلتمسون الحماية. ونعتبر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين أداة رئيسية لتوحيد جهود المجتمع الدولي لحماية حقوق اللاجئين وتحسين حالتهم. وسنعمل بشكل بناء في المنتدى العالمي للاجئين في دورته الثانية المقبلة، التي ستُعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر. ونعلق أهمية كبيرة على تطوير التعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين التي تقوم بعمل قيم على نحو خاص في حالات الأزمات الإنسانية الكبرى.

ونود أن نعرب عن شكرنا الخاص للمفوض السامي غراندي على لفت الانتباه إلى الأزمة الإنسانية التي تتكشف نتيجة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وكإسهام عملي، من بين أمور أخرى، تدعو روسيا إلى زيادة حصة الميزانية العادية المخصصة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وندعو جميع الدول إلى دعم تلك المبادرة. وبينما نتحدث عن المال، نود أيضا أن نُذكر أن روسيا ساهمت دائما في المفوضية وهي مستعدة للقيام بذلك الآن أيضا. غير أن قدرتنا على القيام بذلك محدودة بسبب القيود الانفرادية التي ندعو إلى رفعها للسماح لنا بتحويل الأموال لهذا الغرض.

لا تزال عوامل مثل اتساع الرقعة الجغرافية للنزاعات والفقر وعدم المساواة الاقتصادية تجبر الناس على النزوح عن بلدانهم الأصلية. ونود أن نسلط الضوء على أن أحد أسباب هذه الظواهر السلبية هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي يمليه الفكر الاستعماري الجديد. ونولي

أهمية كبيرة لمواصلة العمل لتسهيل العودة الطوعية للاجئين السوريين. ووفقا لمفوضية شؤون اللاجئين، عاد أكثر من 000 50 سوري إلى بلدهم في عام 2022، وهو ما يزيد بواقع 000 15 شخص تقريبا مقارنة بعددهم في العام السابق. ومن المهم ملاحظة أن هذا الرقم يزداد باطراد. ونعتقد أن المساعدة في تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والنازحين داخليا إلى أماكن إقامتهم الدائمة خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في سورية. وندعو مفوضية شؤون اللاجئين إلى مواصلة دعم تنفيذ مبادرة العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم.

نلاحظ الجهود التي تبذلها مفوضية شؤون اللاجئين لحل مشاكل النازحين داخليا واللاجئين الأوكرانيين. ونشير إلى أنه في عام 2014، بعد الانقلاب غير الدستوري في كييف وصعود القوميين الراديكاليين المتطرفين إلى السلطة والذين شنوا حربا أهلية ضد شعب دونباس، فر مئات الآلاف من السكان الروس والناطقين بالروسية في أوكرانيا إلى روسيا. واستمر النزوح الجماعي من أوكرانيا إلى روسيا في السنوات الأخيرة بسبب قصف القوات المسلحة الأوكرانية المستمر للمدن المسالمة في دونباس. ومنذ شباط/فبراير 2022، غادر أكثر من 5 ملايين شخص جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين ومقاطعتي خيرسون وزابوريجيا وانتقلوا إلى مناطق مختلفة من روسيا. ويبذل الاتحاد الروسي قصارى جهده لاستقبال هؤلاء الأشخاص وإيوائهم وتقديم المساعدة الشاملة لهم، بما في ذلك فرص العمل والتحاق الأطفال بالتعليم المدرسي وقبل المدرسي، فضلا عن المدفوعات والاستحقاقات الاجتماعية. ويتلقى الأشخاص القادمون من تلك المناطق الرعاية الطبية والأدوية بالمجان. ويحق لهم تسوية مركزهم القانوني من خلال إجراءات مبسطة. ويمكن لموظفي مفوضية شؤون اللاجئين في موسكو أن يروا بأنفسهم فعالية عملنا والظروف المعيشية اللائقة التي نوفرها للاجئين.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى الحالة المأساوية للاجئين من أفريقيا المجبرين على الفرار من أوطانهم التي عصفت بها النزاعات أو دُمرت بفعل التدخل غير المسؤول من قبل الدول الغربية. وبالنسبة للكثيرين ممن يحاولون الوصول إلى أوروبا كل عام، بات البحر الأبيض المتوسط مقبرة جماعية. وبين الحين والآخر، نسمع بمآس رهيبة عن سفن الدول الساحلية التابعة للاتحاد الأوروبي التي تختار ألا تمد يد العون إلى الأشخاص المنكوبين، بل تدفعهم عمدا إلى خارج منطقة ولايتها وتحكم على الناس بالموت. وتذهب بعض دول الاتحاد الأوروبي حدّ منع المنظمات الإنسانية وغير الحكومية التي لديها سفن تحت تصرفها من التوجه لمساعدتهم. كما يواجه من يحاول إنقاذ الأرواح محاكمة جنائية بتهمة التواطؤ في الاتجار بالأشخاص. ويبذل الاتحاد الأوروبي كل ما في وسعه لحماية الحديقة المزهرة، كما وصفها السيد بوريل فونتيليس، من الزوار الوافدين من الأدغال.

لقد أثرنا هذه المسألة مرارا وتكرارا من وجهة نظر الامتثال للقانون الدولي ومن وجهة نظر إنسانية أساسية على حد سواء. فالناس يموتون، ولا من يحاسَب على ذلك. ومن المتورطين في هذا الأمر دول الاتحاد الأوروبي التي كثيرا ما تتحدث هنا عن المسؤولية وعدم جواز الإفلات من العقاب. ومن الواضح للجميع أنّ الوضع لن يتغير ما لم تكن هناك موانئ إنزال آمنة للاجئين الذين يتم إنقاذهم واعتراضهم في البحر، وفقا للقانون الدولي للبحار. ونطلب من المفوض السامي إبقاء الأضواء مسلطة على منطقة البحر الأبيض المتوسط والتأثير على الاتحاد الأوروبي لإجباره على الامتثال لالتزاماته الدولية.

السيد ياماناكا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على إحاطته النيرة.

إنّ تفاني مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، خاصة لدى العمل في بيئات مليئة بالتحديات مثل أفغانستان وميانمار، لأمر يستوجب خالص الثناء. وتتعهد اليابان، باعتبارها مساهما رئيسيا في المفوضية، بتقديم دعمها الثابت لضمان استمرار مساعي المفوضية بقوة. كما عبّرت قيادتنا السياسية العليا، خلال الزيارة التي قام بها المفوض السامي مؤخرا إلى اليابان قبل بضعة أسابيع، عن عزيمة اليابان القوية في هذا المضمار.

وتشكل ملاحظات المفوض السامي تنبيها واضحا إلى أنّ تزايد مناطق النزاع عبر العالم يؤدي إلى النزوح وتجاهل متزايد للقانون الدولي الإنساني. وتدين اليابان مرة أخرى إدانة قاطعة الهجوم الإرهابي

الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل واحتجازها الرهائن. ويجب إطلاق سراح الرهائن فورا بلا قيد أو شرط. كما ينبغي ألا يتغاضى المجتمع الدولي أبدا عن هذه الأفعال الشنيعة. وفي الوقت عينه، فإنّ الحالة الإنسانية في غزة كارثية. فالشعب الفلسطيني في حاجة ماسة إلى الغذاء والماء والوقود والدواء. ويتعين علينا زيادة مساعداتنا لتلبية هذه الاحتياجات الملحة. ومن المهم لنا أن نضاعف جهودنا الدبلوماسية حتى تهدأ الحالة ولا تمتد تداعياتها إلى جميع أنحاء المنطقة.

في ظل ارتفاع عدد النازحين إلى أكثر من 110 ملايين، يجب على المجتمع الدولي توحيد صفوفه. ومع أنّ مساعدات الإغاثة الفورية ضرورية، فإنها ليست سوى جزء من الحل. ويجب أن نفكر على المدى الطويل، مع التركيز على مبادرات التنمية المستدامة التي لا تلبي الاحتياجات الفورية فحسب، بل ترسي الأساس للاستقرار الدائم أيضا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون تلك الاستراتيجيات الإنمائية متزامنة مع جهود بناء السلام. فمن شأن هذا النهج المزدوج أن يكفل لا معالجة أعراض النزوح فحسب، بل أسبابه الجذرية أيضا، بينما نعمل على صياغة حلول دائمة لهذه القضية.

ومن خلال دمج الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام، يمكننا تمهيد الطريق لمستقبل يمكن فيه للاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء أن ينعموا بمستوى أفضل من الأمن البشري والاكتفاء الذاتي المتزايد. وفي هذا السياق، أطلقت اليابان تعهدا لأصحاب المصلحة، يشدد على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بانتظار عقد المنتدى العالمي الثاني للاجئين المقرر في كانون الأول/ديسمبر. ونحن تواقون ومستعدون للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة الراغبين في أن يكونوا جزءا من هذه الرحلة.

وينبغي أن يكون المنتدى العالمي الثاني للاجئين حافزا لتعزيز مشاركة المجتمع بأسره. وفي ذلك الصدد، من الضروري اعتماد نهج شامل وجامع للتعامل مع حالات اللاجئين. ولعلّ إحدى الطرق القيام بذلك تعزيز أوجه التآزر بين القطاعين العام والخاص. وترتبط Fast Retailing، الشركة الأم لمتاجر يونيكلو UNIQLO، بشراكة مدتها 12 عاما مع مفوضية شؤون اللاجئين. وفي إطار هذه المبادرة، تقدم شركة Fast Retailing برنامجا للتدريب على مهارات الخياطة في بنغلاديش. وتجسد تلك المبادرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه هذا التعاون على اللاجئين. وتدعو اليابان الدول الأعضاء إلى استكشاف وإقامة شراكات مماثلة مفيدة للاجئين.

قالت الراحلة ساداكو أوغاتا ذات مرة:

”قد تبدو مشاكل اللاجئين في كثير من الأحيان صعبة، ولكنها ليست مستعصية. وانطلاقا من تجربتنا، لا بدّ من استيفاء شرطين أساسيين للتوصل إلى حل: توفر الإرادة السياسية لدى القادة لمعالجة الأسباب والتسوية من أجل السلام والتصميم الدولي على الدفع باتجاه السلام ثم توطيده“.

فلنُظهر إذن هذه الإرادة السياسية ولنحشد هذا التصميم الدولي. فلا بد من تخفيف محنة اللاجئين ويتعين على مجلس الأمن أن يكون قدوة يحتذى بها في هذا المجال.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غراندي على إحاطته اليوم وعلى عمله المتميز على رأس مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

إننا نعيش في أوقات مظلمة. ففي أعقاب الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، شهدنا كارثة إنسانية في غزة، حيث لا تصل المساعدات إلا بشكل شحيح. وقد بدأت الآثار الملموسة لذلك تظهر فعلا، لا سيما في لبنان الذي يستضيف مئات الآلاف من اللاجئين في ظل أزمة سياسية واقتصادية. ويجب علينا مساعدة ذلك البلد، بالإضافة إلى مساعدة الأردن.

إن سجل عام 2023 قاتم أساسا، مع نزوح حوالى 110 ملايين شخص قسرا في جميع أنحاء العالم. وفي مواجهة انتشار النزاعات وتزايد انعدام الأمن الغذائي وعواقب تغير المناخ، تساعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أكثر السكان ضعفا. ولا تزال ولايتها بالغة الأهمية، وأحيي شجاعة جميع موظفيها وتفانيهم. ويتعين عليها

أن تتعامل مع أزمات جديدة، مثل أزمة السودان، حيث فر 6 ملايين شخص تقريبا من ديارهم. ولجأ أكثر من مليون شخص إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك تشاد وجنوب السودان ومصر.

وفي 19 أيلول/سبتمبر، أدت عملية أذربيجان في ناغورني – كاراباخ إلى تهجير أكثر من 000 100 شخص – يمثّلون جميع سكان ناغورني – كاراباخ – في غضون أيام قليلة ليس إلا. ومنذ بداية الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، شهدت أوروبا أكبر حالة نزوح للناس منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عدد اللاجئين 8 ملايين شخص، بالإضافة إلى 7.7 مليون على الأقل من النازحين داخليا. وتستضيف فرنسا أكثر من 000 115 لاجئ أوكراني كما توفر التعليم لعشرين ألف طفل. وستستمر في تقديم الدعم. وإمكانية الوصول إلى النازحين في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية وإلى السكان الأوكرانيين في روسيا مسألة رئيسية.

وستواصل فرنسا تعبئة جهودها استجابة لحالات الطوارئ. وقد زادت بشكل كبير مساهمتها في المفوضية في عام 2022 وستواصل القيام بذلك في عام 2023. كما تتحمل قسطها من المسؤولية من خلال استضافة اللاجئين وإعادة توطينهم في أراضيها. فمن واجبنا تقديم المساعدة للأشخاص الذين أجبروا على العيش في المنفى. ويجب علينا أيضا أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة البلدان التي تقف في الخطوط الأمامية للنزوح الواسع النطاق.

وتفخر فرنسا بالمشاركة في عقد المنتدى العالمي الثاني للاجئين في كانون الأول/ديسمبر. ولن تتنازل أبدا عن المبادئ الأساسية المتعلقة بحق اللاجئين في العودة. وفي سورية، على سبيل المثال، لم يتم استيفاء شروط العودة. ومن الضروري أن تكون مفوضية شؤون اللاجئين قادرة على ضمان الرصد الفعال لعودة اللاجئين السوريين.

ختاما – بل وربما أهم من كل ما سبق – ينبغي للمجلس أن يهيئ الظروف للتوصل لتسوية دائمة للأزمات بغية معالجة الأسباب الجذرية لنزوح البشر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المفوض السامي غراندي على كل ما يفعله إلى جانب فريقه وشركائه نيابة عن اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

إننا محزونون على جميع موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في غزة خلال الأسابيع القليلة الماضية. فوفاتهم تذكرة واقعية بالأخطار التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني وهم يقدمون المعونة إلى المحتاجين، وقد أوضحنا أنه يجب حماية جميع المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني، في هذا النزاع وفي جميع النزاعات.

وقد أجبر 110 ملايين شخص على الفرار من ديارهم بسبب المجاعات والنزاعات وتغير المناخ والأزمات الأخرى، وفي الأشهر الأخيرة، اجتمع مجلس الأمن لمعالجة مجموعة من النزاعات والأزمات، بما في ذلك في السودان وناغورني كاراباخ وأوكرانيا والشرق الأوسط. ويصف مسؤولو الأمم المتحدة الوضع في السودان بأنه أسرع أزمة نزوح نموا في العالم. وقد نزح أكثر من 4.5 ملايين نسمة داخل السودان، وفر أكثر من مليون لاجئ وعائد إلى البلدان المجاورة بحثا عن الأمان. وقد التقت السفيرة توماس غرينفيلد ببعض هؤلاء اللاجئين الشهر الماضي خلال رحلة مروعة إلى تشاد. إن النساء والفتيات والأطفال الصغار وأسر بأكملها في حاجة ماسة إلى دعم من المجتمع الدولي. وفي أوكرانيا، شُرد الآن أكثر من 5 ملايين شخص داخليا نتيجة للغزو الروسي غير القانوني واسع النطاق، وفر 6 ملايين لاجئ آخر إلى البلدان المجاورة. وفي بنغلاديش، يعيش ما يقرب من مليون من الروهينجا، الذين طرد الكثير منهم من منازلهم من قبل جيش بورما في حملة وحشية، في مخيمات اللاجئين. ومنذ أن قامت أذربيجان بعمليات عسكرية في ناغورني – كاراباخ في 19 أيلول/سبتمبر، فر أكثر من 000 100 لاجئ ومشرد إلى أرمينيا المجاورة. وفي غزة، يعاني الفلسطينيون، الذين عاشوا تحت قسوة حماس لسنوات وسنوات، من دون أي خطأ من جانبهم.

ومن جانبنا، تبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لمعالجة حالة الطوارئ الإنسانية في غزة. ونحن أكبر مانح منفرد للشعب الفلسطيني، حيث تبرعنا بأكثر من بليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى منذ عام 2021. وفي الأسبوع الماضي، أعلن الرئيس بايدن عن تقديم 100 مليون دولار إضافية كمساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. وأنا

فخور أيضا بأن المواطنين الأميركيين يسهمون بعشرات الملايين من الدولارات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كل عام. فالشعب الأمريكي لا يتزعزع في دعمه للمفوضية. ولكن في خضم العديد من الأزمات الإنسانية، هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة.

وفي ديسمبر، سنجتمع في جنيف لحضور المنتدى العالمي الثاني للاجئين، ومع مكابدة ميزانيات المساعدات الإنسانية العالمية لمواكبة الاحتياجات العالمية، يجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة لتحديد أولويات العمل والالتزام بطرق جديدة للعمل. وستدعو الولايات المتحدة المنتدى العالمي للاجئين إلى النظر إلى ما هو أبعد من الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية التقليدية إلى تحالف أوسع من وكالات التنمية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني حتى نتمكن من الاستجابة للأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين بشكل أكثر استدامة. وسيحتاج هذا الجهد أيضا إلى ضمان أن يكون اللاجئون جزءا لا يتجزأ من الحلول.

وخلال الأسبوع الرفيع المستوى لهذا العام، انضمت الولايات المتحدة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في دعوة المنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة والحكومات المضيفة ومؤسسات تمويل التنمية والمؤسسات والمستثمرين والشركات إلى توحيد قواها لحشد 10 بلايين دولار من رأس المال الاستثماري. وستمكن تلك الشراكة 1 000 شركة من دخول أو توسيع نطاق أنشطتها في الأسواق الهشة، بما في ذلك العديد من الأسواق التي تستضيف اللاجئين، بحلول عام 2030. وتشكل تلك الدعوة إلى العمل حجر الزاوية في جهودنا الرامية إلى الابتكار والعمل مع شركاء جدد والاستفادة من الدبلوماسية من أجل إيجاد حلول للحالات الإنسانية التي طال أمدها. ولم يعد بوسعنا أن نعتمد على حلول القرن العشرين لمشاكل القرن الحادي والعشرين. فنحن بحاجة إلى نهج جديدة، وأعلم أنه يمكننا معا التوصل إليها.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المفوض السامي غراندي على عرضه الصادق والشامل.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الأليمة التي يواجهها اللاجئون في جميع أنحاء العالم، والناجمة عن الحروب والاضطهاد وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. إن الحرب العدوانية المستمرة التي تشنها روسيا على أوكرانيا والنزاعات في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار ومزيج الجفاف والفيضانات وانعدام الأمن في الصومال والأزمة الإنسانية التي طال أمدها في أفغانستان وتدهور الحالة في الشرق الأوسط بعد الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل، على سبيل المثال لا الحصر، لا تعطي أملا كبيرا في أن تنخفض الأعداد التي قدمتها المفوضة السامية في أي وقت قريب، بل العكس.

وينبغي أن تثير الأرقام التي استمعنا إليها هنا اليوم قلقنا وأن تجبرنا على اتخاذ إجراء فوري على أعلى مستوى. ومن المثبط للهمة أن نشهد حالة تقتلع فيها الأسر والأفراد من ديارهم ويقتلعون من مجتمعاتهم ويتعرضون لعدد لا يحصى من التحديات. إن التأثير على حياتهم لا يقاس، ويتسم بالخسارة والصدمات والمكابدة المستمرة من أجل البقاء. ومن واجبنا الأخلاقي، بوصفنا أعضاء في هذه الهيئة، أن نتخذ الخطوات اللازمة في إطار ولاية المجلس لحماية تلك الفئات الضعيفة من السكان ومساعدتها. فيجب علينا أن نجدد تصميمنا الجماعي على إيجاد حلول مستدامة تعالج الأسباب الجذرية للتشريد القسري. ويجب علينا أن نسعى جاهدين لمنع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتعزيز المساعدة الإنسانية والحماية للاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم.

ونشيد بجهود المفوض السامي غراندي والتزامه الثابت بالتخفيف من معاناة اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، من الواضح أن حجم المسألة وتعقيدها يتطلبان زيادة التعاون الدولي والدعم المالي. ومن الضروري الاعتراف بالإسهامات التي قدمتها البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي تستضيف 75 في المائة من اللاجئين، والمجتمعات المحلية التي توفر بسخاء ملاذات آمنة للاجئين. وينبغي الإشادة بكرم ضيافتها ودعمها بزيادة المعونة الدولية وجهود تقاسم الأعباء.

ونعتقد أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دورا حاسما في جهودنا المشتركة للتصدي للتحديات التي نواجهها في الاستجابة لاحتياجات

اللاجئين والمشردين داخليا واستيعابها. فيمكن للقطاع الخاص أن يتيح الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والقدرات التشغيلية. وبفضل خبرات القطاع الخاص وقدراته في مجالات مثل اللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل وتحليل البيانات، ستكتسب الجهات الفاعلة الإنسانية كفاءة وفعالية أفضل في جهود الاستجابة التي تبذلها، مما يوفر شريان حياة للأفراد والأسر الذين يضطرون إلى مغادرة ديارهم بسبب النزاع أو الاضطهاد أو الكوارث الطبيعية. وقد أطلقت ألبانيا، إلى جانب شميدت فيوتشرز وشركاء آخرين، إدراكا منهم لإمكانات القطاع الخاص ودوره، تحالفا إنسانيا للقطاع الخاص في أيلول/سبتمبر. وسيكون التحالف بمثابة منصة يمكنها حشد الموارد بشكل أكثر كفاءة خلال الأيام القليلة الأولى من الأزمة بربط القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمنظمات الدولية وتيسير التنسيق الفوري في امتثال كامل لمبادئ الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية الاستثمار في الحلول الطويلة الأجل. إن تمكين اللاجئين من خلال التعليم والتدريب المهني وتوفير إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية وتعزيز الفرص الاقتصادية لن يلبي احتياجاتهم الفورية فحسب، بل سيمكنهم أيضا من إعادة بناء حياتهم بكرامة والإسهام في تنمية واستقرار المجتمعات التي تستضيفهم.

وفي الختام، ينبغي أن تكون الإحاطة التي قدمها السيد غراندي اليوم بمثابة دعوة لاتخاذ إجراءات فورية وإعادة الالتزام بدعم مبادئ الإنسانية والتضامن والمسؤولية المشتركة. فمن خلال العمل معا، يمكننا إحداث تغيير إيجابي في حياة ملايين اللاجئين وضمان مستقبل أكثر أمنا وازدهارا للجميع.

السيد إيراشاندي غوفيا (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق الرئاسة البرازيلية على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت، التي، على حد تعبير السيد غراندي، تلقي الضوء على محنة المقتلعين. ونود كذلك أن نشكر السيد غراندي على إفادته المؤثرة والمفزعة بآخر المستجدات.

وكما يمكننا أن نستنتج من هذه الإحاطة، فإن وضع اللاجئين على الصعيد العالمي سيزداد سوءا إلى أن يتحسن. وندرك أن وراء هذه الأرقام المجردة قصة إنسانية – 140 مليون قصة، على وجه الدقة – عن التخلي القسري، بسبب النزاع أو الاضطهاد أو، في الآونة الأخيرة، الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. وغالبا ما يكون اللاجئون ضعفاء وبحاجة إلى الحماية، ومع ذلك فإن محنتهم غالبا ما تتفاقم بسبب الاستقبال العدائي والتحيز والصدمات، التي تتضخم بسبب شيطنتهم، لنسب جميع أنواع العلل الاجتماعية، من الجريمة إلى الإرهاب، إليهم بسهولة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أننا نشهد المعاملة الانتقائية للاجئين على أساس أصلهم. وقد اكتسبت برامج انتخابية سياسية كاملة مبنية على سياسات الخوف والنزعة القومية والهوية شرعية – وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل بضع سنوات.

ويستضيف بلدي، موزمبيق، حاليا أكثر من 000 28 لاجئ وطالب لجوء. ونزح أكثر من 000 700 شخص داخليا في شمال موزمبيق بسبب العنف الذي اندلع في عام 2017. ومعظم البلدان، مثل بلدي، التي تستضيف اللاجئين، هي البلدان التي لا تحجم عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ولا تتنصل من واجب إظهار السخاء. وتلك البلدان هي التي تواجه، في الوقت نفسه، تحديات متعددة. ونشيد بالسيد غراندي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على عملهما الدؤوب والشغوف مع الحكومات والأطراف الأخرى لتوفير المساعدة والحماية للاجئين في جميع أنحاء العالم على الرغم من الحالة القاتمة. وتدعم موزمبيق بشكل كامل عمل المفوضية النبيل لحماية الأرواح وإنقاذها وبناء مستقبل أفضل لمئات الملايين من اللاجئين والنازحين داخليا وعديمي الجنسية في جميع أنحاء العالم. وقد استمعنا إلى السيد غراندي. واستمعنا إلى ندائه وسنساعده كلما أمكن في كفالة الاستجابة لدعوته إلى العمل وتعبئة الموارد والتماسك. ونتطلع إلى المنتدى العالمي القادم للاجئين الذي سيعقد في جنيف.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المفوض السامي غراندي على إحاطته الرصينة.

تأتي هذه الجلسة في وقت حاسم. وكما سمعنا، وصل عدد الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم إلى مستوى قياسي بلغ 110

ملايين شخص. ومن المحزن أن هذا الاتجاه من المتوقع أن يستمر. وتتجاوز حالات الطوارئ الجديدة أقصى إمكانات المنظومة الإنسانية المجهدة أصلا، بما في ذلك الأزمة في غزة. ونحن ملتزمون بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية. ومن المهم بشكل حيوي أيضا الحفاظ على الاستقرار الإقليمي بالنظر إلى العدد الكبير بالفعل من اللاجئين في المنطقة. وثمة دور لمجلس الأمن في التصدي للنزوح المتزايد. وسأدلي بأربع نقاط في هذا الصدد.

أولا، نحن بحاجة إلى تسليط الضوء على الأزمات المهملة. ففي عام 2017، فر أكثر من 000 740 شخص من الروهينغيا بسبب التطهير العرقي المروع في ميانمار وطلبوا اللجوء في بنغلاديش. وهم لا يزالون ضعفاء ويعتمدون على المساعدات التي تتضاءل. ولهذا السبب، اشتركت المملكة المتحدة هذا الشهر، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والولايات المتحدة، في عقد حدث رفيع المستوى بشأن اللاجئين الروهينغيا، حيث أعلنا عن تقديم 5,5 مليون دولار إضافية من الدعم الإنساني من المملكة المتحدة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين من العودة بطريقة آمنة وطوعية وكريمة. وفي سورية، يرغب الكثير من اللاجئين في المنطقة في العودة إلى ديارهم لكنهم يقولون إنهم لا يشعرون بالأمان للقيام بذلك. ويجب على المجلس، وعلى جميع أصحاب النفوذ، أن يصروا على تهيئة تلك الشروط.

ثالثا، يجب أن نعترف بأن تغير المناخ، فضلا عن النزاع، يؤدي أيضا إلى النزوح. وقد أقامت المملكة المتحدة شراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لزيادة فرص الحصول على التمويل المناخي للفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النازحون. ونهدف إلى ضمان حصولهم على الوسائل اللازمة لإدارة آثار تغير المناخ من أجل المساعدة في الحد من النزوح وعدم الاستقرار الناجمين عن تغير المناخ.

سيكون المنتدى العالمي للاجئين، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر لحظة مهمة بالنسبة لنا لمعالجة النزوح المتزايد معا. وستقدم المملكة المتحدة عدة تعهدات لدفع المبادرات المتعلقة بالتعليم والإدماج والحماية والمساعدة في تقديم حلول طويلة الأجل للاجئين والبلدان المضيفة. ونأمل أن ينضم إلينا أعضاء المجلس الآخرون في تقديم تلك التعهدات.

وفي الختام، في مواجهة الاحتياجات غير المسبوقة، نتفق مع المفوض السامي على أن الوقت الحالي هو الوقت الحاسم للعمل معا من أجل إحداث تغيير ذي مغزى للنازحين.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة)**:** أشكر السيد غراندي على إحاطته وجهوده القيمة.

نناقش اليوم مسألة بالغة الأهمية. إن أعداد النازحين حول العالم تتصاعد بشكل مستمر، في الوقت الذي يفتقر فيه العديد منهم للحماية والخدمات الأساسية، الأمر الذي يقتضي من المجتمع الدولي بذل جهود مشتركة وعاجلة لدعم النازحين، سواء النازحين داخليا أو اللاجئين. وأود، بناء على ذلك، التركيز على المجالات التالية.

أولا، يجب ضمان حصول جميع النازحين داخليا واللاجئين على الخدمات الأساسية بشكل متساو، بما في ذلك الرعاية الصحية والغذاء ومياه الشرب، مع مراعاة احتياجات النساء والأطفال الذين يتأثرون بشكل كبير من النزاعات. ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق مع الجهات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة المعنية والتعاون مع الحكومات المضيفة لهم لضمان الوصول الآمن للمساعدات الإغاثية.

إن هذه المسألة من أولويات السياسة الخارجية لدولة الإمارات، فنحن نحرص على إيصال المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين داخليا حول العالم، سعيا للتخفيف من معاناتهم، بما في ذلك عبر تيسير وإنشاء جسور جوية. وقد سارع بلدي بتوجيه أطنان من المواد الغذائية والطبية فور اندلاع الأزمات في كل من أوكرانيا والسودان وفلسطين، وكذلك عند وقوع الزلازل والفيضانات في سورية وتركيا وليبيا وأفغانستان وباكستان هذا العام.

وأود، في هذا السياق، التركيز على الأوضاع الكارثية لحوالي مليوني شخص في قطاع غزة بسبب القصف الإسرائيلي المستمر

منذ ثلاثة أسابيع. فحتى قبل الحرب الأخيرة التي تسببت بنزوح 60 في المائة من المدنيين، كان حوالي ثلثي السكان من اللاجئين الذين يعيشون ظروفا صعبة.

ولا يخفى على أعضاء المجلس تدهور الأوضاع، خاصة بعد فرض إسرائيل حصار كامل في 9 تشرين الأول/أكتوبر عبر قطع الكهرباء والمياه ومنع إدخال المواد الغذائية والطبية إلى قطاع غزة، باستثناء بعض الشحنات التي تقل نسبتها عن 4 في المائة من إجمالي السلع التي كانت تمر قبل هذه الحرب. وفي ظل هذه الأوضاع المفزعة، نشدد على ضرورة السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة بشكل آمن ومستدام.

ثانيا، يجب حماية اللاجئين من كافة أشكال العنف، خاصة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، عبر وضع برامج وقائية وتوفير مساحات آمنة لهم، مع العمل على بحث السبل لتوفير العودة الآمنة والطوعية والكريمة لهم حين تتوفر الظروف الملائمة لذلك.

ونود في هذا السياق، الإشارة إلى محنة لاجئي الروهينغيا، فرغم أنها تعد أحد أسوأ الأزمات الإنسانية التي تواجه اللاجئين في العالم، إلا أنها لا تحظى بالاهتمام الدولي الكافي. ولهذا، ندعو إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية على المستوى الدولي لحل أزمة الروهينغيا، والاستجابة لأوضاعهم الإنسانية المتردية، وتهيئة الظروف الملائمة لعودتهم الطوعية والآمنة والمستدامة والكريمة إلى وطن يسوده الاستقرار.

ونسلط هنا الضوء مجدداً على أوضاع النازحين واللاجئين في قطاع غزة، حيث يجب وقف الحرب وحماية المدنيين من القصف الاسرائيلي الذي طال حتى الأماكن التي لجأوا إليها، والذي شمل هذا اليوم قصف حي في مخيم للاجئين في جباليا حيث تشير التقديرات الأولية إلى وقوع مئات القتلى والجرحى،

وهذا إلى جانب قصف 42 في المائة من مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تستضيف حوالي 000 670 نازح، وغيرها من الأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، مما أدى إلى مقتل أكثر من 000 8 شخص، قرابة 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. كما نرفض محاولات تهجير الفلسطينيين قسراً ونطالب إسرائيل بإلغاء أوامرها بإخلاء أكثر من مليون شخص من شمال قطاع غزة إلى جنوبها.

ثالثاً، يجب التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري، لتجنيب الأفراد معاناة النزوح، فضلاً عن كون هذا النهج الوقائي أكثر فعالية وأقل تكلفةً للمجتمع الدولي. وهذا يعني ضرورة تعزيز التنمية في الدول التي تعاني من نقص الفرص الاقتصادية، إلى جانب العمل على منع النزاعات وحلها سلمياً.

ويجب كذلك تكثيف الجهود الدولية للتصدي لتغير المناخ، حيث من المتوقع أن يصل عدد النازحين حول العالم بسبب هذه الظاهرة إلى أكثر من بليون شخص في عام 2050 وفقاً لمعهد الاقتصاد والسلام. ولهذا، فإن وجود استراتيجيات فعالة للتكيف مع التغير المناخي والحد من تداعياته ضروريٌ للتقليل من أعداد النازحين. ونتطلع إلى مواصلة وتعزيز النقاشات المتعلقة بهذا الموضوع خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين الذي ستستضيفه دولة الإمارات الشهر المقبل.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين، ومنهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لدعم وتوفير ظروف معيشية ملائمة للاجئين والنازحين حول العالم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد غراندي على إحاطته، وأقدر العمل الذي يقوم به هو وفريقه. وتؤيد الصين بقوة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وعمل المفوض السامي وتتطلع إلى أن تبذل المفوضية، بقيادة السيد غراندي، جهودا وإسهامات أكبر لمساعدة اللاجئين في جميع أنحاء العالم على الخروج من محنتهم.

في الوقت الراهن، وبسبب النزاعات الجيوسياسية المتزايدة، والانتعاش الاقتصادي العالمي البطيء، والكوارث الطبيعية المتكررة، تواجه حالة اللاجئين على الصعيد العالمي تحديات هائلة ومعقدة.

وصل عدد اللاجئين والنازحين في جميع أنحاء العالم إلى مستوى قياسي بلغ 126 مليون شخص في عام 2023. وفي الوقت نفسه، تستمر فجوة التمويل الإنساني في الاتساع، وهي تصل الآن إلى 40 في المائة. واضطر العديد من الوكالات الإنسانية إلى خفض مستوى مساعدتها، ويضطر عدد لا يحصى من الأسر إلى تحمل المعاناة في البرد والجوع في أقسى الظروف. وتمضي جهود إغاثة اللاجئين وحمايتهم قدما ببطء في الظروف العصيبة الحالية.

لا ينبغي أن يتخلف أحد عن الركب عندما يتعلق الأمر بحماية اللاجئين. ويجب على المجتمع الدولي أن يمارس تعددية الأطراف الحقيقية وأن يناصر روح الإنسانية، وأن يعبئ الموارد ويشكل أقوى تآزر ممكن في دعم المؤسسات المتعددة الأطراف مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة بحسن نية، وينبغي للبلدان التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن قضايا اللاجئين أن تزيد من مساعدتها وأن تقدم المزيد من الدعم لمساعدة اللاجئين والبلدان المضيفة للاجئين.

وتشكل النزاعات المسلحة سببا رئيسيا لأزمة اللاجئين الحالية المتفاقمة. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يشجع على خفض التصعيد والتسويات السياسية لقضايا بؤر التوتر وأن يوفر ضمانات قوية للاجئين بالعودة إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاضطلاع بحماية اللاجئين وفقا لمبدأ الحياد، ويجب تجنب الكيل بمكيالين والتسييس. وينبغي الرفع الفوري للجزاءات الانفرادية، التي طالما أعاقت التعافي الاقتصادي وتحسين سبل العيش في البلدان المعنية، مما أثر تأثيرا خطيرا على جهودها الرامية إلى حل قضايا اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من استثماراته في بناء السلام ودعم المناطق في مرحلة ما بعد النزاع عن طريق التعجيل بالتعمير بعد الحرب، الأمر الذي سيشجع بدوره المزيد من اللاجئين على العودة إلى ديارهم.

اللاجئون الفلسطينيون هم من أكبر مجموعات اللاجئين وأطولها أمدا. ويضطر نحو 1,7 مليون فلسطيني منذ فترة طويلة إلى كسب لقمة العيش في قطاع غزة الذي تقل مساحته عن 400 كيلومتر مربع. في تلك المنطقة، وعلى مدى الأيام ال 20 الماضية أو نحو ذلك، ما فتئت تتكشف مأساة تلو الأخرى، تنطوي على تمزيق الأسر وقتل الأحباء أو انفصالهم عن أسرهم. لقد حاول الناس البحث عن الأمان في أي مكان ممكن، ولكن دون جدوى – عندما ينظرون حولهم، يدركون أنه لا مفر. وفي هذه المرحلة الدقيقة، نحث إسرائيل على الاستجابة لنداء قرار الجمعية العامة (القرار دإط–21/10) لتنفيذ وقف لإطلاق النار ووقف القتال في أقرب وقت ممكن، وإلغاء أمر الإجلاء عن شمال غزة، ووقف النقل القسري للاجئين الفلسطينيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لتهدئة التوترات وفتح ممرات فعالة ومستدامة للإغاثة الإنسانية للتخفيف بشكل فعال من حدة الحالة الإنسانية الراهنة في غزة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل تقديم الدعم المالي المستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بغية تحسين الظروف الإنسانية لجميع اللاجئين الفلسطينيين.

أفريقيا هي القارة التي يوجد بها أعلى تجمع لحالات اللاجئين. لطالما ابتليت العديد من البلدان والمناطق بالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، بما في ذلك في القرن الأفريقي والسودان وجنوب السودان ونيجيريا وتشاد وبوركينا فاسو. وتدعو الصين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى مواصلة إعطاء الأولوية لأفريقيا في عملها، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم للتخفيف من حدة مسألة اللاجئين في أفريقيا.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المفوض السامي فيليبو غراندي على المعلومات التي قدمها.

تنوه إكوادور بالعمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل المشردين واللاجئين وعديمي الجنسية والمحتاجين إلى الحماية الدولية، ونشيد بها على الجهود التي بذلتها لتلبية احتياجات 114 مليونا من الناس الذين يعيشون في تلك الحالات.

يمكن أن يصبح الناس نازحين، أو لاجئين لأسباب سياسية، أو اقتصادية أو مناخية، لكننا نشعر بالقلق بشكل خاص بشأن أولئك الذين

يجبرون على مغادرة منازلهم نتيجة للعنف. كتبت الروائية الأفغانية الأمريكية، نادية هاشمي، أن اللاجئين لم يهربوا من مكان فحسب، بل اضطروا للهروب من ألف ذكرى حتى يصبح بينهم وبين بؤسهم من الزمان والمكان ما يكفي ليفيقوا على يوم أفضل.

في عام 2022، جاء أكثر من نصف طالبي اللجوء في العالم من سورية وأوكرانيا وأفغانستان، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر هذا العام، مع استمرار العنف المرتبط بالنزاع والظروف الإنسانية السيئة والفقر وعدم وجود ضمانات.

إن الظروف التي تؤدي إلى النزوح موجودة في جميع مناطق العالم، وقد تدهورت الآن، مع اقترابنا من نهاية عام 2023. فعلى سبيل المثال، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نزح 1.4 مليون شخص منذ اندلاع الأعمال العدائية في غزة، والتوقعات بالنسبة للسكان في تلك المنطقة قاتمة.

ولدى إكوادور تاريخ من العمل الملتزم في مجال التنقل البشري، ولهذا السبب نظمنا في كانون الثاني/يناير، بصفتنا منسقين للأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، اجتماعا لزيادة إلمام العشرة المنتخبين بالحالة بشأن أسباب وعواقب النزوح واللجوء في سيناريوهات النزاع.

تشهد إكوادور جميع أبعاد ظاهرة الهجرة: المنشأ، والمقصد، والعبور، والعودة، واللجوء. كما أننا البلد الكائن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يضم أكبر عدد من الأشخاص المعترف بهم رسميا كلاجئين. وفي هذا السياق، نرى أنه من الضروري توطيد التحالفات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بغية تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمسؤولة من أجل ضمان حقوق الأشخاص الذين يعيشون في حالة تنقل بشري.

ونعلم أن النساء والأطفال والمراهقين هم من بين أكثر الفئات تعرضا لمخاطر الهجرة وتهديداتها. وعلى هذا النحو، نعتقد أنه ينبغي تعزيز الإجراءات المنسقة بغية مكافحة شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية المكرسة لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

وفي هذا الصدد، ووفقا لمبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يشكل جزءا أساسيا من القانون الدولي للاجئين، نحث على أن تمتثل أي مبادرة لعودة اللاجئين لشروط الكرامة والأمن والطوعية التي تتطلبها الصكوك الدولية في ذلك المجال.

وأخيرا، ندعو الجهات المانحة إلى مواصلة الإسهام بطريقة ملتزمة من أجل التغلب على العجز في تمويل المفوضية ودعم السكان الذين عانوا من التشريد القسري.

السيد نانغا (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على عرض تقريره الأخير عن حالة اللاجئين.

تظهر آخر إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد النازحين في العالم وصل إلى رقم مخيف يبلغ 114 مليون شخص، وهذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان العواقب الكارثية للوضع في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولا تزال النزاعات المسلحة السبب الرئيسي لهذه الظاهرة، التي تفاقمت بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي، التي تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية.

وسواء كانت حالات التشريد الجماعي هذه ناجمة عن نزاع أو أسباب ذات صلة، فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرمان من حقوق الإنسان – إما لأنها تؤدي إلى عمليات التشريد تلك، كما هو الحال في حالات الاضطهاد أو العنف أو غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان؛ أو لأن التهجير القسري يعرض الضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان في رحلاتهم إلى المنفى القسري.

على أي حال، فإن النزوح القسري ظاهرة صعبة بالنسبة لإدارة النزاعات والكوارث الطبيعية يجب أن تؤخذ في الحسبان في تشكيل الاستجابة الإنسانية العالمية، مع مراعاة أن جميع الأرواح هامة، والمعاناة كلها سواء.

والحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، وميانمار، وأوكرانيا، والصومال، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحدها تمثل 90 في المائة من حالات التشرد الجديدة في جميع أنحاء العالم في النصف الأول من هذا العام. وهذا التوزيع الجغرافي يبرر إيلاء الأمم المتحدة لاهتمام خاص لأولئك السكان، الذين كثيرا ما تكون حالتهم مصدرا لمعاناة كبيرة.

وفي هذا الصدد، أرحب بجهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمحاولة الاستجابة للاحتياجات والحالات العديدة باقتراح حلول دائمة من خلال العودة الطوعية أو إعادة التوطين. ومن الواضح أن التوترات أو عدم كفاية الموارد المخصصة تشكل حجر عثرة حقيقي في تنفيذ ولايتها.

وبغية الإعراب عن تضامنه وتحمل نصيبه من المسؤولية في الاستجابة الدولية الضرورية للاجئين، قرر بلدي، غابون، المساهمة بمبلغ مليوني دولار للمفوضية للتخفيف من آثار أزمة السودان في البلدان المجاورة، مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وبلدي مقتنع بأننا سنتمكن من مواجهة التحدي الذي يشكله التشريد القسري من خلال المزيد من التضامن والتعاون بروح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورها المحوري كاملا في الاستجابة العالمية للاجئين والمشردين قسرا. إن مساعدة الذين أجبروا على الفرار من ديارهم أو قراهم أو بلدانهم دعوة يجب على كل منا، بشكل جماعي وفردي، أن يستجيب إليها. وأي مساعدة، سواء كانت من خلال استقبال الأشخاص أو تقديم مساهمات عينية أو نقدية، ولا سيما تمويل مشاريع التمكين، لا تقدر بثمن.

أما دعم البلدان المضيفة للاجئين فهو أمر حاسم الأهمية في الاستجابة العالمية التي تقدمها المنظمة من خلال منظماتها ووكالاتها المتخصصة، شأنه في ذلك شأن المعونة الضرورية للبلدان المعنية، لصالح المشردين داخليا، الذين تتزايد أعدادهم باستمرار أيضا. إنهم بحاجة إلى الدعم في إعادة بناء منازلهم، والمدارس لأطفالهم، والمرافق الصحية ووسائل الإنتاج. ويتطلب ذلك تكييفا مستمرا لوسائل عمل المفوضية، فضلا عن تعاون أوثق مع المؤسسات المالية الدولية.

ويجب إيلاء اهتمام خاص للبلدان المضيفة، حيث تشكل مخيمات اللاجئين أرضا خصبة للتجنيد والتلقين العقائدي وجميع أنواع الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الجماعات الإرهابية.

وأدعو إلى مزيد من التعاون بشكل ملتزم وزيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات، لا سيما من أجل الشباب من خلال التثقيف. ويسر بلدي أن المنتدى العالمي للاجئين سيعقد في كانون الأول/ديسمبر.

وأخيرا، يكرر بلدي تأكيد دعمه لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني. وفي السياق البالغ الصعوبة الذي تشهده بلدان عديدة في براثن النزاعات، يكرر بلدي التأكيد على ضرورة تقيد الأطراف المتحاربة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية البرازيل.

أشكر المفوض السامي للأمم المتحدة فيليبو غراندي على العرض الذي قدمه. وكان من دواعي سرور البرازيل أن تستضيف هذه الإحاطة السنوية تحت رئاستها. فهي تتيح فرصة لتلقي معلومات محدثة عن حالة النازحين في مختلف مناطق العالم. كما تسمح لنا بالتفكير في دوافع النزوح، ومن بينها النزاع الذي يؤدي دورا مأساويا بارزا.

وفقا لأحدث تقرير عن الاتجاهات العالمية، نزح 108.4 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية عام 2022. ومن المرجح أن يكون الرقم قد تجاوز 114 مليون شخص في نهاية أيلول/سبتمبر، ومن المرجح أن يستمر في الزيادة مع تطور النزاع في غزة.

لقد تمزقت حياة النازحين. وتتراوح الأسباب بين الاضطهاد والنزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث التي تخل بشكل خطير بالنظام العام.

وبينما نجتمع اليوم لمناقشة مسألة النازحين، لا يمكننا أن نغض الطرف عن حقيقة أن 1,4 مليوناً من سكان غزة، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اضطروا إلى الفرار من ديارهم بسبب النزاع المستمر منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ووفقاً للأمم المتحدة أيضاً، يوجد ما يقرب

من 000 700 شخص في 150 مرفقاً تابعاً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وأكثر من 000 200 في المستشفيات والمدارس والكنائس والمباني العامة الأخرى.

وقد تكرّمت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بإبقاء حدودها مفتوحة وتستضيف حوالي 90 في المائة من النازحين. ويجب أن تقابَل جهودها بدعم مستدام ويمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي، على أساس تقاسم المسؤوليات وإيلاء الاعتبار الواجب للدور الأساسي الذي تؤديه البلدان المضيفة.

وينبغي ألا يُعامَل النازحون قسراً على أنهم يشكلون تهديداً للسلام والأمن الدوليين. فهم الذين يدفعون ثمناً باهظاً للمنافسات الجيوسياسية وعجز المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، عن ضمان السلام.

ويجب على الدول أن تكفل توافق تدابير إدارة الحدود مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين وقانون حقوق الإنسان. وتشمل هذه التدابير، في جملة أمور، تحريم الطرد الجماعي، ومبدأ المساواة وعدم التمييز، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، والحق في التماس اللجوء، والحق في الحياة، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل ومصالحه الفضلى.

يستند نظام حماية اللاجئين في البرازيل إلى احترام كرامة الإنسان وأولوية حقوق الإنسان. وبروح إعلان قرطاجنة لعام 1984 بشأن اللاجئين، اعتمدنا تشريعاً يطبق تعريفاً موسّعاً للاجئين فيما يتعلق باتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين ويسمح بحماية واسعة وسخية لطالبي اللجوء.

تمنح البرازيل تأشيرات إنسانية للأشخاص المتضررين من الأزمات في أفغانستان وسورية وهايتي وأوكرانيا. وتوفر تلك السياسة إمكانية الوصول المنتظم والآمن إلى أراضينا. وقد أنشأنا "عملية مرحباً بكم" لاستقبال ودمج الفنزويليين الذين وصلوا إلى أراضينا عبر الحدود الشمالية منذ عام 2017. وقد عاد العديد منهم بالفعل، ولكن الذين يقررون البقاء في البرازيل يحصلون بشكل كامل على جميع الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والاستحقاقات الاجتماعية، على قدم المساواة مع مواطنينا. وفي إطار استراتيجية التوزيع الداخلي للعملية، أتيحت الفرصة لحوالي 000 115 شخص لاختيار الانتقال إلى 000 1 مدينة مختلفة تقريباً في البرازيل.

ويشهد الميثاق العالمي للاجئين على حقيقة أنه لا يوجد حل مستدام للاجئين دون تعاون دولي. وهو يوفر إطاراً شاملاً ومتعدد الجوانب لعملنا الجماعي.

ومن المأمول أن يؤدي المنتدى العالمي الثاني للاجئين، الذي سيعقد في جنيف في ديسمبر/كانون الأول المقبل، إلى زيادة الوعي وتشجيع الالتزامات الطموحة التي تتناسب مع التحدي الذي تمثله المستويات القياسية التي نشهدها للنزوح. سيكون المنتدى العالمي للاجئين فرصة للوصول إلى حالة النزوح في جميع أنحاء العالم والوضع الأكثر إلحاحاً ومأساوية في غزة. وستكون أيضاً فرصة للقيادة العالمية للتأكيد مجدداً على الحاجة إلى إلغاء التدابير المتعلقة بأي نقل قسري للسكان المدنيين أو الأفراد المدنيين والتي لا تتسق تماماً مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتشيد البرازيل بالعمل الشاق الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتشجع المشاركة النشطة للمجتمع الدولي على أعلى مستوى ممكن والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في المنتدى العالمي الثاني للاجئين في ضوء ضرورة تخفيف المعاناة عن الذين هم في أمس الحاجة لذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للسيد غراندي للرد على التعليقات.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز، ولكن أودّ أن أبدأ بشكر البرازيل. ويشرفني أن أدعى إلى هنا في هذه الفرصة السنوية للاجتماع بالمجلس وأن تستضيفوني، سيدي الرئيس، في اليوم الأخير من رئاستكم. وأعتبره أيضاً اعترافاً بسياسات البرازيل النموذجية المتعلقة باللاجئين التي أشرتم إليها للتو، سيدي.

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات إضافية بشأن الملاحظات العديدة التي أبداها العديد من أعضاء المجلس فيما يتعلق بالحالة في غزة بشكل خاص وفي الشرق الأوسط للتأكيد مجدداً على أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ليست لديها ولاية للعمل في الأرض الفلسطينية، وتقع مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين في تلك المنطقة، كما يعلم أعضاء المجلس، على عاتق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). لذلك، أرحب بالممثلين الذين أدلوا ببيانات للتأكيد مجدداً على الحاجة إلى تقديم الدعم القوي للأونروا التي ما برحت تتلقى تمويلاً ضعيفاً جداً لعدد من السنوات. لقد ذكرتُ في كلمتي الافتتاحية أنها منظمة أعرفها جيداً، بعد أن قدتها بنفسي، وآمل أن تكون أحداث الأيام القليلة الماضية قد أثبتت مدى أهميتها للفلسطينيين ولاستقرار المنطقة أيضاً. وبطبيعة الحال، تكمن الأولوية في السماح بدخول المزيد من الإمدادات إلى غزة لمساعدة الناس في غزة عبر حدود غزة في أقرب وقت ممكن قبل أن تصبح الأزمة الإنسانية في وضع لا يمكن تحمّله، والأولوية تكمن بالطبع أيضاً في وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، الأمر الذي ذكره الكثيرون.

وأود أن أكرر الإعراب عن قلقنا، الآن من منظور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إزاء الأثر الذي يمكن أن تحدثه الأزمة على المنطقة بشكل خاص وحتى خارجها، بما في ذلك خطر أن تبدأ الأزمة في التداخل مع العواقب الأخرى القائمة للنزاعات الأخرى. يجب ألا ننسى أن لبنان، بالإضافة إلى كونه بلداً هشّاً في حدّ ذاته، يستضيف أكثر من مليون شخص من سورية واللاجئين الفلسطينيين. وهذه كلها عوامل هامة ينبغي النظر فيها بينما يواصل أعضاء المجلس مناقشة سبل وقف الحرب وإيجاد حل سياسي للنزاع.

لقد تحدّث الاتحاد الروسي وآخرون عن اللاجئين السوريين وأهمية العودة. ولكني أودّ أن أكرر مرة أخرى، كما يعلم أعضاء المجلس وكما ذكرت، أننا انخرطنا في حوار هام مع الحكومة السورية بشأن تهيئة الظروف لعودة اللاجئين. إذا عاد اللاجئون في أي وقت، فسيكون ذلك بفضل مزيج من عاملين: أولاً، الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين وحمايتهم ووصولهم إلى الخدمات ومنازلهم بشكل أساسي، وثانياً، الدعم الدولي. يسير هذان العاملان معاً، وسيستمر العمل الذي نقوم به لمحاولة ضم المسارين معاً بدعم من العديد من أعضاء المجلس.

وأودّ أيضاً أن أذكر منطقة أخرى، وهي المنطقة الوسطى من البحر الأبيض المتوسط، التي ذكرتها مالطة، بطبيعة الحال، لأنها في وسط تلك الحالة. وأريد أن أكرر شيئاً ذكرته تطرّقت إليه في كلمتي الافتتاحية. إننا نراقب الآن، من خلال طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، وصول أشخاص قادمين من مناطق النزاعات الأخيرة، بمن فيهم السودانيون الذين يأتون بسبب النزاع في السودان، والسوريون مرة أخرى الذين يفرون من الشرق الأوسط، وسوف نستمر في رؤية ذلك. وإنني أقدر جميع الجهود المبذولة لمعالجة التدفقات المعقدة عبر البحر الأبيض المتوسط، ولكن ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك النزاع، كما ناقشنا اليوم، فإن خطر استمرار هذه التدفقات، بل وزيادتها، مرتفع جدا.

وذكر بعض الأعضاء، وليس الكثير منهم، النازحين داخلياً. ولم أشرح ذلك بالتفصيل في إحاطتي، ولكن ينبغي ألا ننسى أن هذا جزء هام جدا من النزوح القسري. إن ثلثي الأشخاص النازحين قسرا، من بين 114 مليونا أشار إليهم العديد من الأعضاء، هم من النازحين داخليا. وهناك جدول أعمال هام للأمين العام للسعي إلى إيجاد حلول للنزوح الداخلي.

وفي هذا الصباح تحديدا، عقدنا هنا في نيويورك، مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بهذه المسألة، اجتماعا مع الدول الأعضاء المهتمة لمحاولة البحث عن حلول للنزوح الداخلي. وأود أن أحيي الأعضاء الذين تشكل أراضيهم مسرحا للنازحين داخليا وتضطلع بعمل لمحاولة معالجة ذلك النزوح الداخلي. وأود أن أشكر موزامبيق بصفة خاصة على بيانها في هذا الصدد. وآمل أن أزور موزامبيق قريبا. لقد دعاني الرئيس على وجه التحديد للنظر في طرق لمحاولة حل مسألة النزوح القسري عندما يكون داخليا في بلد معين.

لقد أقام كثيرون الصلة الصحيحة تماما بالمناخ. فالمناخ هو أحد عوامل النزوح. لقد تكلمت هنا في المجلس في السنوات الماضية

عن ذلك. وبطبيعة الحال، فإن الأمر المهم جدا بالنسبة للأعضاء، هو أنه عندما تتداخل العوامل المناخية مع النزاع، أو حتى تتسبب في نشوب نزاع في بعض الأحيان، فإن ذلك يؤدي بدوره إلى النزوح. ونراه في منطقة الساحل، على سبيل المثال. ونرى ذلك في القرن الأفريقي وأماكن أخرى كثيرة.

لهذا السبب – وأرحب بإشارة ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد – نأمل ونثق في أن النزوح المرتبط بالمناخ، سواء كان يتعلق بالنزاع أم لا، سيكون بندا على جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك محاولة إيجاد الموارد لمعالجة هذا الجانب بالذات من أزمة المناخ.

أريد أن أكرر ما قلته، ولكن بعبارات أقوى. إن العجز المالي الذي يواجهه الكثيرون منا في دوائر العمل الإنساني، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مأساوي جدا. ففي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل شهرين من نهاية العام، ما زلنا لا نملك الـ 600 مليون دولار اللازمة للقيام ببساطة بالعمل الذي يجب أن نقوم به. هذا لا يفي بمتطلبات الميزانية؛ والمبلغ أقل بكثير مما هو مطلوب. إنه أمر غير مسبوق،وبالتأكيد خلال السنوات الثماني التي قضيتها كمفوض سامٍ. ولذلك، أوجه نداء قويا جدا إلى عواصم أعضاء المجلس وإلى عواصم الدول الأعضاء الأخرى لكي يهبوا جميعا ويساعدوا المنظمات الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وجه الخصوص.

وأرحب بحقيقة أن ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة ذكرت اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش – أولئك القادمون من ميانمار. إنني أقدر البيانات، ولكننا بحاجة إلى التمويل. يعاني ذلك البرنامج من نقص حاد في التمويل، والعديد من مانحينا لا يساهمون فيه. وأعتقد أن من المهم أيضا أن نتذكر ذلك الجانب. وفي هذا الصدد، أشكر غابون بحرارة على تقديمها مثالا يُحتذى به وعدم الاكتفاء بالكلام عن الحاجة إلى التمويل، بل أيضا الإسهام في الاستجابة في السودان. وهذا موضع تقدير كبير.

وسأختتم بياني، سيدي الرئيس، بترديد ما ذكره جميع الأعضاء تقريبا، إن لم يكن جميعهم، وهو أهمية المنتدى العالمي للاجئين، الذي سيعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر. وأشكر سويسرا على مشاركتها معنا في استضافته. وأشكر فرنسا واليابان على مشاركتهما في تنظيمه، إلى جانب بلدان أخرى. إنها ستكون حقا لحظة لا تجتمع فيها الحكومة فحسب، بل الأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك، كما ذكر الكثيرون، القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمؤسسات الإنمائية، فيما أصبح، وما هو حقا، أهم محفل عالمي معني باللاجئين. وآمل أن يتمكن جميع الأعضاء من تأمين مشاركة رفيعة المستوى في تلك المناقشات الهامة، التي ستناقش فيها جوانب عديدة من الاستجابة لأزمة النزوح على الصعيد العالمي. ويحدونا الأمل في أن يواصل أعضاء المجلس، بالتوازي مع ذلك، السعي إلى إيجاد حلول للنزاعات، مما يوفر الأساس اللازم للعمل الذي نقوم به جميعا، نحن الذين نتعامل مع اللاجئين، لمعالجة محنتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي على التوضيح الذي قدمه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا، بالنيابة عن وفد البرازيل، لأعضاء المجلس وللأمانة العامة على كل الدعم الذي قدموه لنا. والواقع أنه كان شهرا حافلا، وشهرا حشدنا فيه توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان لنا أن نفعل ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والمساهمات الإيجابية من كل وفد ومن ممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق لوفد الصين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

رُفعت الجلسة الساعة 13/45.